



ناقشت تخصيص 20% من إعلانات الشوارع لدعمها

عبدالله الأنبي: «تحسين بيئة الأعمال» أحالت قوانين إزالة معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المجلس



فارس العتيبي وعبداله العيسى وعبدالله الأنبي وأسامة الشاهين خلال اجتماع اللجنة



عبدالله الأنبي متحدثاً

ناقشت لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة في اجتماعها أمس المعوقات أمام تنفيذ مشروعات الاستثمار المباشر ومشروعات الشراكة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والمردود المالي والاقتصادي والوظيفي لهذه المشروعات على الدولة. وقال مقرر اللجنة النائب عبدالله الأنبي في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة ناقشت اقتراحات بقوانين بشأن تخصيص 20% من إعلانات الشوارع للمشروعات الصغيرة، وتمت إضافة أنشطة جديدة للمشاريع متناهية الصغر وإضافة دعم العمالة لأصحابها. وأوضح أن اللجنة انتهت أيضاً إلى وضع ضوابط رقابية على دعم العمالة للمشاريع متناهية الصغر. وأضاف أن اللجنة أحالت تلك القوانين إلى مجلس الأمة، والتي تهدف إلى تلافى المفترقات التي كان يعانيها أصحاب المشاريع الصغيرة ووضع الكثير من الآليات لحلحلة هذه المشاكل.

خالد العتيبي: ما خطة تكويت القضاء ومراحلها المختلفة وموعد انتهائها؟



خالد العتيبي

وجه النائب خالد العتيبي سؤالاً إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد، نص السؤال على ما يلي: اعتمد المجلس الأعلى للقضاء منذ أيام قليلة أسماء للقبولين لشغل وظيفة باحث مبتدئ قانوني بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، تمهيدا لتعيينهم وكلاء النيابة، بعد اجتيازهم الدورة المقررة عليهم، وجاء في الخبر أن الدفعة الجديدة تضمنت (60) باحثاً بينهم (13) امرأة. وقد لاحظنا تعيين هذا العدد فقط من الباحثين القانونيين المبتدئين تمهيدا لتعيينهم وكلاء نيابة على اعتبار أن عدم التوسع في التعيينات لا يتوافق مع التصريحات الحكومية

بتكويت المؤسسة القضائية والتي تبدأ بوكيل نيابة. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 - خرجت تصريحات حكومية في السنوات الماضية تؤكد تبني وزارة العدل خطة لتكويت القضاء، يرجى تزويدي بهذه الخطة ومراحلها المختلفة، وموعد الانتهاء منها. 2 - عدد المعينين من المواطنين لشغل وظيفة باحث مبتدئ تمهيدا لتعيينهم وكلاء النيابة في السنوات الخمس الأخيرة، ولماذا لم تتوسع الوزارة في تعيين الباحثين المبتدئين لسد العجز الذي يعاني منه مرفق القضاء؟ 3 - كم عدد وكلاء النيابة غير الكويتيين ودرجاتهم الوظيفية وتاريخ تعيينهم ومواعيد انتهاء خدماتهم في البلاد؟

شعيب شعبان: ما أسباب تعيين أعضاء هيئة تدريس غير كويتيين على الرغم من وجود الكوادر الوطنية؟

وهل استوفوا الشروط والقواعد التي وضعتها؟ 3 - ما أسباب استبعاد الطلبة الكويتيين من برامج الماجستير والدكتوراه في كلية الدراسات العليا التابعة للجامعة الكويت؟ 4 - ما أسباب عدم تعيين الأساتذة وحملة الدكتوراه في جامعة الكويت والكليات التابعة لها على الرغم من حصولهم على أعلى التقديرات العلمية ومطابقتهم جميع الشروط والمطابقتهم 5 - ما سبب اشتراط التخرج من بعض البلدان مثل الولايات المتحدة أو كندا دون بلدان أخرى في إعلانات

و معاهد جامعة الكويت؟ 8 - هل توجد خطوات جادة لرفع تصنيف جامعة الكويت في مؤشر Qs العالمي في السنوات الأخيرة سواء بقائمة الدول العربية أو العالمية، نظراً للحال التي وصلت إليها الجامعة أخيراً وما تعانيه من مشاكل وسلبات؟ 9 - ما حقيقة إحالة عدد من منتسبي الجامعة إلى النيابة العامة، على إثر تصريحات مختلفة كانت تتضمن آراء شخصية، وذلك بالمخالفة للدستور الكويتي وما كُله من حقوق تحمي حرية التعبير والبحث العلمي؟

و معاهد جامعة الكويت؟ 8 - هل توجد خطوات جادة لرفع تصنيف جامعة الكويت في مؤشر Qs العالمي في السنوات الأخيرة سواء بقائمة الدول العربية أو العالمية، نظراً للحال التي وصلت إليها الجامعة أخيراً وما تعانيه من مشاكل وسلبات؟ 9 - ما حقيقة إحالة عدد من منتسبي الجامعة إلى النيابة العامة، على إثر تصريحات مختلفة كانت تتضمن آراء شخصية، وذلك بالمخالفة للدستور الكويتي وما كُله من حقوق تحمي حرية التعبير والبحث العلمي؟



شعيب شعبان

و معاهد جامعة الكويت؟ 8 - هل توجد خطوات جادة لرفع تصنيف جامعة الكويت في مؤشر Qs العالمي في السنوات الأخيرة سواء بقائمة الدول العربية أو العالمية، نظراً للحال التي وصلت إليها الجامعة أخيراً وما تعانيه من مشاكل وسلبات؟ 9 - ما حقيقة إحالة عدد من منتسبي الجامعة إلى النيابة العامة، على إثر تصريحات مختلفة كانت تتضمن آراء شخصية، وذلك بالمخالفة للدستور الكويتي وما كُله من حقوق تحمي حرية التعبير والبحث العلمي؟

تعهدات حكومية بزيادة التوزيعات الإسكانية إلى الضعف

«الإسكانية» ناقشت معوقات المشاريع الجديدة وسبل معالجتها

المناطق الأخرى تنتظر ما سيحدث في جنوب القيروان لكي تعرف هل تخصص أم لا تخصص، مؤكداً حرص اللجنة على متابعة هذا الموضوع على متابعة هذا الموضوع ونأمل أن تنتهي في القريب العاجل. وأكد أن تلك هي أبرز المناطق التي تمت مناقشتها في الاجتماع، متمنياً أن تكون تلك الاجتماعات مفرمة وتحقق من خلالها الصالح العام وتكون نتائجها إيجابية وملموسة على أرض الواقع. ولفت إلى أن اللجنة سوف تستمر في عقد الاجتماعات على خطين أو اتجاهين أو مسارين الأول هو معالجة المشاكل أو المعوقات الموجودة في المدن الإسكانية الحالية والاتجاه الآخر يتعلق بمناقشة القوانين التنموية التي تتعلق بالاستدامة كاستدامة الرعاية السكنية وتأسيس الشركات والمدن الإسكانية الجديدة واستدامة بنك الائتمان والقروض الإسكانية وغيرها. وأوضح أن اللجنة سوف تنتقل إلى قضايا أخرى في المستقبل تتعلق ببيئة العقار وتنظيم الفوضى العقارية والتسجيل العقاري والكهرباء والماء وغيرها. وأكد أن دور الانعقاد الحالي حافل بالإنجازات إذا تم ترخيص أسس التعاون بين كل الجهات المعنية برلمانية كانت أم حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت أيضاً المناطق السكنية الجديدة المتوقعة مثل جنوب القيروان وغرب هدية وأبو حليفة وغيرها وتم التركيز على جنوب القيروان لأنها أصبحت في عهدة المؤسسة العامة للرعاية السكنية. وأشار إلى أن هناك مشكلة طرأت بخصوص الهيئة العامة للبيئة وقضية الأشجار والغابات العمرة، لافتاً إلى أن اللجنة الإسكانية في المجلس السابق كان لها زيارة ميدانية في المكان بوجود متخصصين من الشأن الزراعي وتبين أن هناك 70% مما تسمى المحميات والشجيرية وأن 80 ألف شجرة 70% منها لا تعود أن تكون أشجار كونها كاريص مختلفة في مدى ملائمتها للبيئة والطبيعة. وأشار إلى أن بعض الأهالي في خيطان تسلموا أبنونات في خيطان حتى تتأكد اللجنة من توقع كل هذه المناقصات لبناء المحطات الكهربائية في خيطان. وأشار إلى أن بعض الأهالي في خيطان تسلموا أبنونات في خيطان حتى تتأكد اللجنة من توقع كل هذه المناقصات لبناء المحطات الكهربائية في خيطان.

يعود إلى أنهم خاطبوا لجنة المناقصات المركزية في شهر أبريل 2021 واللجنة رفضت هذه المخاطبات بسبب انخفاض الاعتماد المالي. وأضاف: إن تأخر الميزانية جعل الاعتمادات المالية تتأخر وتتابع ذلك، وفي حال وجود خلل فنحن جميعاً في مركب واحد وسنحاول إيجاد الحلول السريعة لتدارك أي مشكلة قد تطرأ». وأوضح أن منطقة جنوب عبداله المبارك 16 محطة في الضواحي الأخيرة في المطالع تمت مناقشتها كذلك في الاجتماع، مشيراً إلى أنها تتضمن 9800 قسيمة تحتاج إلى تمويل يقارب الـ 600 إلى 700 مليون دينار، وتمت مناقشة الأمر مع مسؤولي بنك الائتمان الذين حضروا اجتماع اللجنة. وأشار إلى أن مجلس الإدارة السابق لبنك الائتمان قد كلف الإدارة التنفيذية بعمل دراسة لإصدار أدوات مالية بقيمة لا تتجاوز المليار دينار حتى تغلق مسالة المطالع وهي آخر من تبقى من المدن أو الضواحي التي تحتاج إلى أدوات بناء عاجلة.

والمناطق الأخرى تنتظر ما سيحدث في جنوب القيروان لكي تعرف هل تخصص أم لا تخصص، مؤكداً حرص اللجنة على متابعة هذا الموضوع على متابعة هذا الموضوع ونأمل أن تنتهي في القريب العاجل. وأكد أن تلك هي أبرز المناطق التي تمت مناقشتها في الاجتماع، متمنياً أن تكون تلك الاجتماعات مفرمة وتحقق من خلالها الصالح العام وتكون نتائجها إيجابية وملموسة على أرض الواقع. ولفت إلى أن اللجنة سوف تستمر في عقد الاجتماعات على خطين أو اتجاهين أو مسارين الأول هو معالجة المشاكل أو المعوقات الموجودة في المدن الإسكانية الحالية والاتجاه الآخر يتعلق بمناقشة القوانين التنموية التي تتعلق بالاستدامة كاستدامة الرعاية السكنية وتأسيس الشركات والمدن الإسكانية الجديدة واستدامة بنك الائتمان والقروض الإسكانية وغيرها. وأوضح أن اللجنة سوف تنتقل إلى قضايا أخرى في المستقبل تتعلق ببيئة العقار وتنظيم الفوضى العقارية والتسجيل العقاري والكهرباء والماء وغيرها. وأكد أن دور الانعقاد الحالي حافل بالإنجازات إذا تم ترخيص أسس التعاون بين كل الجهات المعنية برلمانية كانت أم حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني.

والمناطق الأخرى تنتظر ما سيحدث في جنوب القيروان لكي تعرف هل تخصص أم لا تخصص، مؤكداً حرص اللجنة على متابعة هذا الموضوع على متابعة هذا الموضوع ونأمل أن تنتهي في القريب العاجل. وأكد أن تلك هي أبرز المناطق التي تمت مناقشتها في الاجتماع، متمنياً أن تكون تلك الاجتماعات مفرمة وتحقق من خلالها الصالح العام وتكون نتائجها إيجابية وملموسة على أرض الواقع. ولفت إلى أن اللجنة سوف تستمر في عقد الاجتماعات على خطين أو اتجاهين أو مسارين الأول هو معالجة المشاكل أو المعوقات الموجودة في المدن الإسكانية الحالية والاتجاه الآخر يتعلق بمناقشة القوانين التنموية التي تتعلق بالاستدامة كاستدامة الرعاية السكنية وتأسيس الشركات والمدن الإسكانية الجديدة واستدامة بنك الائتمان والقروض الإسكانية وغيرها. وأوضح أن اللجنة سوف تنتقل إلى قضايا أخرى في المستقبل تتعلق ببيئة العقار وتنظيم الفوضى العقارية والتسجيل العقاري والكهرباء والماء وغيرها. وأكد أن دور الانعقاد الحالي حافل بالإنجازات إذا تم ترخيص أسس التعاون بين كل الجهات المعنية برلمانية كانت أم حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني.

والنائب خالد العتيبي سؤالاً إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد، نص السؤال على ما يلي: اعتمد المجلس الأعلى للقضاء منذ أيام قليلة أسماء للقبولين لشغل وظيفة باحث مبتدئ قانوني بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، تمهيدا لتعيينهم وكلاء النيابة، بعد اجتيازهم الدورة المقررة عليهم، وجاء في الخبر أن الدفعة الجديدة تضمنت (60) باحثاً بينهم (13) امرأة. وقد لاحظنا تعيين هذا العدد فقط من الباحثين القانونيين المبتدئين تمهيدا لتعيينهم وكلاء نيابة على اعتبار أن عدم التوسع في التعيينات لا يتوافق مع التصريحات الحكومية



عبدالعزیز الصقبي



مشاهدة الفيديو

بمدينة جنوب سعد العبدالله، وأكدت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أنها ملتزمة من ضمن العقود الموجودة بعمل الوحدة الخاصة بهذا الطريق داخل المنطقة، في حين أن الجزء الخارجي هو مسؤولية الهيئة العامة للطرق وسناقش معها في الاجتماعات المقبلة. وأعلن أن الميزانية التي تم إقرارها قبل أسبوعين رصد فيها 30 مليون دينار لدية جنوب سعد العبدالله، وهذا المبلغ يكفي لمرحلة البدء بالمناقشة الأكبر وهي متعلقة بالطرق الرئيسية، مشيراً إلى أن كتاب اعتماد المناقصة وصل إلى إدارة الفتوى والتشريع بتاريخ 27 سبتمبر الماضي، و بانتظار الرد حتى يتم الانطلاق في الإجراءات. وبين أنه في شهر أبريل المقبل هناك هدف بأن يتم إدراج مبلغ 111 مليون دينار في الميزانية الجديدة تكفي لمرحلة البدء بالمناقشة بأول ومخاطبة الرأي العام، مؤكداً أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تعهدت بذلك. وأكد أن اللجنة ناقشت موضوع التبادل الخارجي، موضحة أن التبادل الخارجي ممكن في مناطق الخراج وجنوب عبداله المبارك

ثورة مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar



ثامر السويط: نسبة الاستقطاع الشهري للقروض الإسكانية 5% من راتب الموظف و3% من معاش المتقاعدين



ثامر السويط

للعائلات الكويتية في مواجهة المستحقات الحالية من تضخم اقتصادي وغلاء في الأسعار التي تؤثر على الحياة المعيشية للمواطنين جاء هذا الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة رقم 28 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، ونصت مواد على ما يلي:

«تكون نسبة الاستقطاع الشهري للقروض الإسكانية (5%) لراتب الموظف ونسبة (3%) لمعاش المتقاعدين بعد خصم الاستقطاعات».

«تكون نسبة الاستقطاع الشهري للقروض الإسكانية (5%) لراتب الموظف ونسبة (3%) لمعاش المتقاعدين بعد خصم الاستقطاعات».

تضاف فقرة جديدة إلى المادة 28 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار إليه نصها الآتي:

المادة الأولى

تضاف فقرة جديدة إلى المادة 28 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار إليه نصها الآتي:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.
ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: لما كانت

مع بيان عدد الكويتيين منهم وغير الكويتيين

مهلهل المضيف لوزير العدل: كم عدد المستشارين التابعين لكم وما تاريخ تعيينهم وإجمالي تكلفتهم؟



مهلهل المضيف

وجه النائب مهلهل المضيف عدة أسئلة إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالمعز الماجد، نصت على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- 1- البلاغات التي تلقتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد عن الإدارة العامة للمحكمة منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وما انتهت إليه الهيئة حولها؟
- 2- هل يوجد أي بلاغات عن الإدارة قدمت إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد وأحيلت إلى النيابة العامة منذ إنشاء الهيئة حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى بيان عددها، وما الذي انتهت إليه النيابة العامة بعد التحقيق فيها؟ ويرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- بيان بالإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل للحد من زيادة جرائم الاعتداء على المال العام وبيان دور الوزارة في التصدي لمثل هذه الجرائم خلال الفترة من تاريخ 1 أبريل 2010 حتى تاريخ 1 ديسمبر 2021؟

2- ما الآلية التي تتبعها الوزارة في استرداد الأموال العامة المستولى عليها؟

3- كم قيمة الأموال المستولى عليها والمستحقة

مهند السايير يطلب كشفاً بجمع أوامر الشراء الصادرة من وزارة الكهرباء



مهند السايير

وجه النائب مهند السايير سؤالاً إلى وزيرة الأشغال العامة ووزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.أماني بوقفاز، نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- 1- كشف جميع عقود/ أوامر الشراء الصادرة من قطاع الشؤون المالية في وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، وأسماء الشركات التي حصلت عليها وذلك خلال الفترة من 31/3/2021 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.
- 2- صورة ضوئية عن عقود/ أوامر الشراء المذكورة أعلاه في الوزارة، وذلك خلال الفترة من 31/3/2021 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.
- 3- صورة ضوئية عن شهادات الفحص والتدقيق والفواتير وتاريخ صرفها الخاصة بالعقود/ أوامر الشراء المذكورة أعلاه.
- 4- هل توجد صلة قرابة لأحد الشركاء

أو المفوضين في الشركات الحائزة للعقود/ أوامر الشراء المذكورة أعلاه مع قبدي من الدرجة الأولى مفوض الوزارة حيث إنه في الوزارة حيث إنه مفوض بالتوقيع عن هذه الشركات بموجب كتاب رسمي صادر عن غرفة التجارة والصناعة؟ وهل حصلت الشركة على العقد/ أمر الشراء خاص بقطاع يعمل فيه هذا القيادي؟

5- هل لدى قطاع الشؤون المالية ولجنة الشراء الموافقة على أوامر الشراء أعلاه علم مسبقاً بان العقود/ أوامر الشراء أعلاه لقرب من الدرجة الأولى لقيادي في الوزارة وحصل على أوامر الشراء في القطاع نفسه الذي يعمل فيه قريبه؟

6- صورة ضوئية من البند المالي المخصص لجميع عقود/ أوامر الشراء المذكورة في البند رقم (2).

7- صورة ضوئية من المؤهل الدراسي والتدرج الوظيفي لجميع الوكلاء والوكلاء المساعدين في الوزارة.

أسامة الشاهين: كم عدد المتقدمين لوظيفة باحث قانوني مبتدئ بـ «العدل»؟



أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالمعز الماجد، عن خطط المجلس الأعلى للقضاء في تكويت سلك القضاء. ونص السؤال على ما يلي:

تقدمت - وعدد كبير - من السادة أعضاء مجلس الأمة - باقتراحات بقوانين وأسئلة برلمانية تتعلق بتكويت سلك القضاء، استفادة من الطاقات الوطنية وتعزيزاً للسيادة، واستكمالاً لمسيرة الاستقلال والاعتماد على أبناء الوطن العزيز في مختلف المجالات. ورغم الوعود «القضائية» المتكررة، إلا أنه بعد الاطلاع على نتائج القبول في وظيفة باحث قانوني مبتدئ (وكلاء نيابة)، لاحظنا أن عدد المقبولين محدود. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- عدد المتقدمين الإجمالي لوظيفة باحث قانوني مبتدئ (وكيل نيابة ج) وفقاً لآخر إعلان توظيف، وكم عدد من احتجاز منهم للاختبار التحريري؟ وكم عدد المقبولين؟

2- كشف بأسماء رئيس وأعضاء لجنة

المقابلات، وما معاييرها وضوابطها؟

3- ما خطط «المجلس الأعلى للقضاء» في تكويت سلك القضاء خصوصاً بعد أن أكد رئيس المجلس أن تنفيذ الخطة المرسومة للتكويت سيكون خلال 3 أو 4 أعوام؟

4- هل خلت الدفعة الجديدة المقبولة من اختيار أي من خريجي كلية «الشرعية الإسلامية» رغم استيفائهم شروط الإعلان واجتيازهم الاختبارات التحضيرية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بعددهم وأسباب ذلك.

5- ما أسباب عدم تعيين (نوي الخبرة) القانونيين في سلك القضاء والنيابة العامة مباشرة - أو بعد اجتياز دورة تعريفية تشييرية - رغم أن قانون تنظيم القضاء لا يمنع ذلك؟

6- لماذا لا تتم «مضاعفة» عدد الدفعة الحالية بقبول مستوفي الشروط الناجحين في المقابلات الشخصية خصوصاً مع وجود حلول عملية عدة لتدريبهم، كالفتره المسائية و«معاون القضاء» وغيرهما؟

4- بيان بحجم المعاشات أو المكافآت الاستثنائية عملاً بالمادة (80) المشار إليها لكل فئة موصحة في البند السابق من السؤال على حدة حتى تاريخه وفق الجدولين المبينين أدناه:

فئة المستفيدين تنفيذاً للقوانين الصادرة مبلغ المعاش/ المكافأة الاستثنائية - عدد المستفيدين

أقل من 3000 دينار

3001 - 5000 دينار

5001 - 10,000 دينار

أكثر من 10,000 دينار

فئة المستفيدين تنفيذاً للقوانين الصادرة

أقل من 3000 دينار

3001 - 5000 دينار

5001 - 10,000 دينار

أكثر من 10,000 دينار.

قرارات عهد إلى المؤسسة تنفيذها لكل سنة مالية على حدة محل هذا السؤال وفق الجدول المبين أدناه:

السنة المالية - المبلغ

التكلفة الإجمالية الفعلية للمعاشات والمكافآت المالية

الاستثنائية عن تلك السنة

التكلفة الإجمالية للقانون رقم لسنة

رقم لسنة..... الصادر من

3- العدد الإجمالي للمستفيدين من نص المادة (80) من الأمر الأميري المشار إليه حتى تاريخه وفق الجدول المبين أدناه:

أعداد المستفيدين تنفيذاً للقوانين الصادرة - أعداد المستفيدين تنفيذاً للقوانين الصادرة - العدد الإجمالي

بتنفيذه فتؤديه الخزنة العامة إلى المؤسسة بالطريقة التي يصدر قرار بها من مجلس الوزراء مجلس الإدارة».

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- 1- بيان التكلفة الإجمالية الفعلية للمعاشات والمكافآت الاستثنائية التي أدتها الخزنة العامة للدولة إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ابتداء من السنة المالية 2010/2011 حتى تاريخ الرد على السؤال وفق الجدول المبين أدناه:
- 2- تحليل التكلفة الإجمالية الفعلية للمعاشات والمكافآت الاستثنائية التي أدتها الخزنة العامة للدولة إلى المؤسسة سواء كانت تنفيذاً لقوانين صادرة أم

أولاً: «تأسيس شركة مساهمة عامة يكون غرضها تخزين جميع السلع والمنتجات المستوردة بتخصيص مخازن ومساحة كل مخزن لا تقل عن 500,000 متر مربع في 3 مناطق شمال وجنوب ووسط الكويت».

ثانياً: تكون حصص الشركة على الوجه التالي:

- 1- 50% من أسهمها تمتلكها الدولة.
- 2- 50% من أسهمها طرح للاكتتاب العام.
- 3- لتلتزم الشركة بنسبة عمالة كويتية لا تقل عن 80%.

والببوت السكنية بسبب عدم وجود مخازن.

إن أنسب طريقة لحل هذه المشكلات تتمثل في تأسيس شركة مساهمة بغرض إنشاء مخازن للسلع المستوردة بحيث تطرح 50% من أسهمها للاكتتاب العام، وتمتلك الدولة 50% من أسهمها بحيث لا تقل مساحة المخزن الواحد عن مساحة 500,000 متر مربع لاستيعاب أكبر قدر من السلع والمنتجات المستوردة، وذلك في 3 مناطق شمال وجنوب ووسط الكويت. لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي:

توفير تكلفة التخزين بأسعار مناسبة.

- عدم وجود مساحات تخزين كافية للسلع والمنتجات والمواد الغذائية والمواد الكيماوية والأدوية.

- ارتفاع تكلفة التخزين بسبب الاحتكار.

- ارتفاع أسعار المنتجات بسبب كلفة التخزين.

- الكويت دولة مستوردة واغلب المنتجات مستوردة.

- المخالفات الكثيرة بسبب سوء التخزين الناتج عن استخدام أماكن غير مخصصة لغرض التخزين مثل العمارات



فارس العتيبي

قدم النائب فارس العتيبي اقتراحاً برغبة بإنشاء شركة مساهمة يكون الغرض منها تخزين السلع والمنتجات المستوردة.

وجاء في نص الاقتراح: إنه نظراً لما تواجهه الدولة والمواطنون من زيادة في أسعار السلع والمنتجات المستوردة وما يواجهه أصحاب الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع تكلفة التخزين وهو ما يعكس زيادة في أسعار السلع والمنتجات فهذا يحتاج إلى تخصيص مساحات كافية لتخزين السلع وذلك للأسباب

فارس العتيبي يقترح إنشاء شركة مساهمة لتخزين السلع والمنتجات المستوردة

سأل عن أسماء من تم منحهم معاشات أو مكافآت استثنائية

حسن جوهر يطلب من عدلت أوضاعهم بناء على جواز سفر ومنحوا إقامة صالحة صادرة من الجهات المعتمدة



حسن جوهر

وجه النائب د.حسن جوهر أسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ طلال الخالد، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبد الوهاب الرشيد.

وجاء في السؤال الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء ما يلي:

نصت المادة (80) من الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على أنه «يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح معاشات أو مكافآت استثنائية للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم أو غيرهم

كافة من نص المادة (80) المشار إليها الذين صدرت لهم قرارات من مجلس الوزراء بالموافقة على منحهم معاشات أو مكافآت استثنائية مع بيان مبلغ المعاش أو المكافأة الاستثنائية وتاريخ الموافقة عليه وذلك منذ 2/1/2010 حتى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال وفق الجدول التالي:

مسلسل - الاسم - المسمى الوظيفي قبل التقاعد - مبلغ المعاش أو المكافأة الاستثنائية - تاريخ الموافقة.

وجاء في السؤال الموجه إلى وزير الداخلية ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

- إحصائية عددية للأفراد المقيمين بصورة غير قانونية المسجلين في

الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ممن قاموا بتعديل أوضاعهم خلال الفترة من 1/1/2011 حتى 31/10/2022، على أن يُفَرِّزوا على النحو التالي:

- 1- الأفراد الذين عدلت أوضاعهم بناء على جواز سفر ومنحوا إقامة صالحة صادرة من الجهات المعتمدة في دولة الكويت مفروضين على أساس الجنسية لكل سنة على حدة.
- 2- الأفراد الذين عدلت أوضاعهم بناء على مستند خلاف جواز السفر مع بيان مستند، مفروضين على أساس الجنسية لكل سنة على حدة.
- 3- وورد في السؤال الموجه إلى وزير المالية ما يلي: نصت المادة (80) من الأمر الأميري بالقانون رقم

بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وتعدلاته على أنه «يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح معاشات أو مكافآت استثنائية للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم أو غيرهم من الكويتيين ولو كانوا من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون، ومع عدم الإخلال بما يقرره مجلس الوزراء من أحكام خاصة تسري على هذه المعاشات والمكافآت الاستثنائية أحكام هذا القانون»، وبينت المادة (81) من الأمر الأميري المشار إليه بأن «المعاشات والمكافآت والتعويضات التي تستحق طبقاً لأحكام هذا القانون هي وحدها التي تلتزم بها المؤسسة، أما ما يستحق تنفيذاً لقوانين أخرى أو قرارات ويعهد للمؤسسة